مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة المحويت:

المواد الأساسية متوفرة وأسعارها مستقرة

تشهد العديد من محافظات الجمهورية أنشطة مكثفة لمكاتب فروع وزارة الصناعة والتجارة ومنها مكتب الوزارة بمحافظة المحويت حيث التقينا هناك الاخ علي احمد الصوفي مدير عام مكتب الصناعة والتجارة الذي تحدث عن الأنشطة التي يقوم بها المكتب حالياً وكذا الاستعدادات لاستقبال شهر رمضان الكريم قائلاً:

لقاء/ عبد العزيز رياض

– نود التأكيد على ان أوضاع المواد الغذائية في المحافظة وفي الأولوية المواد الأساسية متوفرة في كل أسواق المحافظة وفروع المؤسسة الاقتصادية وفروعها في بعض المديريات وأسعارها مستقرة حتى التاريخ ولم تطرأ أي زيادة في المؤسسة وفروعها.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فهناك زيادة في القمح والدقيق حيث يباع الكيس القمح الأمريكي بمبلغ (٤٩٠٠) بزيادة (٢٠٠) عما كان عليه قبل الأزمة، والكيس القمح الاسترالي بمبلغ (٥٠٠٠) بزيادة (٢٠٠) والدقيق بمبلغ (٦٤٠٠) بزيادة (٨٠٠).

أما بالنسبة لأسعار السكر والحليب والأرز والسمن وزيوت الطبخ فقد بلغت الزيادة في أسعارها بما يعادل (١٠٪) عما كانت عليه قبل الأزمة لأسباب واضحة المعالم أهمها انعدام المشتقات النفطية وارتفاع أسعارها الخيالي وأجور النقل... الخ.

الجانب الرقابي:

من خلال غرفة العمليات بالمكتب يتم رصد الأسعار يومياً من خلال مدراء الفروع للمكتب في المديريات وفرق التفتيش ومراقبي الضبط القضائي والرفع للوزارة بالتقارير اليومية والأسبوعية والشهرية وبصورة مستمرة منذ انشاء غرفة العمليات. عدا فترة احتلال الوزارة من قبل عناصر التخريب فقد توقف التواصل حتى اللحظة. لكن المكتب مستمر في المتابعة والاشراف والرقابة ويؤدي مهامه بالشكل المطلوب حيث تم التنسيق بين المكتب والمجلس المحلي بالمحافظة والمجالس المحلية في المديريات على التعاون الجاد في ضبط الأسعار وتكثيف الرقابة بشكل عام:

كما تم تشكيل لجنة مشتركة رئيسية في المكتب تتكون من كل من:

أ . وكيل المحافظة

ب . نائب مدير أمن المحافظة

ج . مدير عام الصناعة والتجارة

د – رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة

هـ – نائب مدير عام الصناعة والتجارة

ومهمة هذه اللجنة

١– استقبال وتقصي المعلومات ومتابعة المشتقات النفطية والغاز والاشراف على توزيعها عن طريق المجالس المحلية وفروع مكتب الصناعة بالمديريات على أن تكون الأولوية لمشاريع المياه والأفران والطواحين لما لذلك من أهمية في حياة الناس.

٢– ضبط المخالفين للأسعار ومحتكري المواد والعمل على حل مايحدث من إشكالات أولاً بأول.

٣– تم تشكيل لجان فرعية مماثلة في كل المديريات للقيام بنفس مهام اللجنة الرئيسية بمركز المحافظة.

٤– تم ضبط مخالفة واحدة بتهمة احتجاز كمية من الديزل تبلغ عشرة آلاف لتر من الديزل وبيعها في السوق السوداء بأسعار خيالية وأحيل إلى النيابة.

٥– كما تم ضبط (١٤) مخالفة من المتلاعبين بأسعار الغاز و البترول وأحيلو إلى النيابة.

٦– كما تم إيقاف الصرف لثلاث محطات بترول عن طريق شركة النفط بسبب احتكار المواد البترولية وعدم التعامل بإيجابية مع اللجان الاشرافية وبعد أن تعهدوا والتزموا ببيع الكميات وعدم احتكارها تم الإفراج عنها، ناهيك عن ضبط عدد (٤١) من المواطنين المثيرين للمشاكل والفتن في المحطات أثناء الصرف وتم حلها عن طريق الحبس وأخذ التعهدات وتعتبر من القضايا والإشكاليات اليومية.

٧– ضبط عدد (٣٣) مخالفة من بائعي الغاز والبترول في المحلات التجارية وتم التحقيق معهم واتضح أنهم يقومون بشراء تلك المواد من محافظات أخرى وبأسعار مرتفعة ونظراً لتدخل المجلس المحلي وبعض الشخصيات الاجتماعية بعدم إحالتهم إلى النيابة ويكتفي بأخذ التعهدات بعدم مزاولة بيع تلك المواد.

الاستعدادات لشهر رمضان

أمابالنسبة لاستعدادات المكتب خلال شهر رمضان المبارك فهي كالتالي:

١– التنسيق مع فرع المؤسسة الاقتصادية لتوفير جميع المواد الغذائية والأساسية.

٢– مراقبة أسعار اللحوم خلال شهر رمضان والبيع بالسعر المحدد والاشراف على الأسواق العامة والمحلات التجارية بمركز المحافظة والمديريات.

٣– التنسيق مع أصحاب الأفران والطواحين بضرورة التواجد والعمل بصورة مستمرة وبما يحقق متطلبات المواطنين بسهولة ويسر.

٤– تحرير التعاميم لمدراء المديريات ورؤساء المجالس المحلية وفروع المكتب بضرورة تكثيف الرقابة والاشراف على الأسواق وضبط أسعار اللحوم والمواد الغذائية خلال شهر رمضان المبارك.

تلكم أهم ما قام به المكتب وما سيقوم به خلال شهر رمضان المبارك متمنين من الأخ الأستاذ هشام شرف وزير الصناعة والتجارة دعم المكتب مادياً كي يتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليه.

- غرفة العمليات بالمكتب تقوم برصد الأسعار يوميا ويتم ضبط المخالفين
- عملنا على التنسيق مع كافة الجهات المعنية لتوفير احتياجات شهر رمضان الكريم

مدير عام منطقة كهرباء ذمار:

نحرص على العدل في برمجة الإطفاءات بتوقيت دقيق

تسعى منطقة كهرباء ذمار لتحسين الشبكة الكهربائية في الحارات وذلك لتقليل الفاقد إضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع الكهربائية في مديريات المحافظة لتوصيل التيار الكهربائي.

لمزيد من التوضيح التقت «الثورة» الأخ المهندس محمد صالح الجرباني -مدير عام منطقة كهرباء ذمار الذي تحدث في البداية عن سير عمل الكهرباء في المحافظة خلال الأزمة الراهنة قائلاً:

لقاء / رشاد الجمالي

– الكل يعرف كيف هو وضع الكهرباء في الجمهورية اليمنية ونحن جزء من الجمهورية اليمنية مالنا من الإطفاء مثل بقية المحافظات كما هو معروف أن الأعمال التخريبية في محافظة مأرب وانقطاع مادة الديزل هي السبب الرئيسي في الإطفاءات المتكررة والطويلة وبالذات الفترة التي مضت.

فإذا انقطعت الخطوط الكهربائية واعتدي على الأبراج الكهربائية وفجروها في مأرب هذا يؤثر بشكل كبير على الجمهورية اليمنية لأنها المحطة المركزية للتوليد الكهربائي وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإطفاءات من ست ساعات ويصل إلى عشر ساعات وهذا الشيء حاصل في كل المحافظات ماعدا المحافظات الساحلية باستثناء قدر الإمكان مع هذا يحصل انطفاءات.

إن شاء الله الوضع الآن عودة الوضع الطبيعي لمحطة مأرب خلال الأسبوع الماضي باستمرار التيار وإن شاء الله يستمر الوضع كما هو عليه.

الآن الكهرباء متوفرة والمواطنون مرتاحون ومتفائلون خيراً وإن شاء الله مادة الديزل تتوفر في القريب العاجل.

خسائر كبيرة

وحول الخسائر التي تكبدتها منطقة كهرباء ذمار جراء انقطاع التيار الكهربائي قال:

– خسائر كبيرة جداً جداً ونحن نعتبر مؤسسة خدمية تقدم خدمة بمقابل ولو حسبناها بتسمية أخرى مثل التاجر ولو نحن مش تجار ولكن نبيع مادة الكهرباء على مدار الساعة.

فلو قلنا إذا لم تتوفر الكهرباء خلال الـ ٢٤ساعة إلا نصف ساعة فخسائرنا كبيرة لم نستطع مواجهة الالتزامات الملتزمين بها مثل إعطاء الرواتب والصيانة والطوارئ وخسارتنا فادحة ولو حسبناها ستكون بالمليارات وليس الشيء القليل.

هذا شيء والشيء الآخر راحة المواطن في الدرجة الأولى إضافة إلى اعتماد المياه على الكهرباء ونتأمل خلال الأيام القادمة أن تتحسن الأوضاع.

▯ ما رأيكم فيمن يقومون بقطع الخطوط الكهربائية وتعطيل الأبراج الكهربائية؟

– هذه جريمة كأنك تأمر بقتل الأمة ويجب محاسبة مرتكبيها وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع وهؤلاء فئة ضالة ومريضة وعلى الدولة أن تضرب بيد من حديد لإعادة الكهرباء واستمرارها.

إلى جانب قيام المجرمين بتفجير أنبوب الخط بعرقلة سير عملية البناء والتنمية وإقلاق حياة المواطن وأمنه واستقراره، وأكرر هنا على الدولة أن تضرب بيد من حديد وتعمل حداً لهذا الشيء.

العدل في الاطفاءات

▯ هناك شكاوى من المواطنين مفادها عدم التساوي في عملية الاطفاء بين خلية وأخرى أي مزاج في الاطفاء؟

– نحن بقدر الإمكان نعدل في عملية الاطفاء بالدقيقة ولكن تحصل لنا ظروف مفاجئة مثل الخلية الرابعة التي تمر منطقة الكلبة أو الميثال أو شوكان تؤثر على الخلية بالكامل ونضطر لعزل الخلل الكهربائي حتى يتحسن الوضع لإصلاحه ويتم إعادة التيار الكهربائي، وللأسف لا يوجد لدينا كمية من الوقود لتحريك السيارات إلى منطقة الخلل لإصلاحه وهنا أسجل شكري وتقديري للمواطنين لتعاونهم معنا وإعطائنا سياراتهم وتوفير الوقود لنا ليتم الانتقال إلى مكان الخلل لإصلاحه.

وأما عن الإطفاءات الأخرى فهي مبرمجة من الخطوط ٣٣في التحكم بصنعاء وهو الذي يوزع الأحمال بقدر ما لديه من طاقة تتوفر ويتم توزيعها بحسب الموجود وتعطى للمحافظات بقدر ما لديه من طاقة كهربائية، وعملية الإطفاء خارج عن الإرادة.

▯ هل يوجد تعاون بينكم وبين المواطنين والأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن أي شخص يعتدي على الخطوط الكهربائية بالمحافظة؟

– نحمد الله أنه لا يوجد عندنا أعمال تخريبية والمواطنون في محافظة ذمار أثبتوا أنهم وطنيون وخيرون في الحفاظ على الممتلكات العامة ويوجد تعاون بيننا والأجهزة في عملية الإبلاغ والضبط والمتابعة لأي مشكلة تحدث.

تحسين شبكة الكهرباء

▯ ماذا عن مشروع تحسين الشبكة الداخلية لمدينة ذمار؟

– لدينا الخطوط ٣٣ وقد نفذنا الأعمدة الكهربائية والآن نحن متوقفون عن العمل بسبب عدم توفر الوقود لمواصلة الأعمال وإن شاء الله نواصل الشهر القادم حتى تتحسن الأوضاع فيما يخص من ذمار القرن حتى المحطة الفرعية داخل المدينة وخط آخر ينشأ الآن من المحطة الرئيسية بذمار القرن لفصل بيت الكوماني عن يريم وهذا مشروع بحدود ١٥ كيلومتراً ينفذ الآن، ولدينا مشروع هام وهو مشروع محطة ذمار القرن باب الفلاك ومبنى المحافظة جاهز ويطالب المقاولين تسليم المشروع وسيتم استلامه خلال الفترة القادمة، والآن الخطوط تم استلامها ولم يتبق إلا تنفيذ الأعمال وتم تأجيلها الشهر القادم بسبب عدم توفر الوقود وهذه تعتبر مشاريع استراتيجية وخلال الفترة الماضية استبدلنا محولاً بمحول رئيسي ١٥ ميجا بتكلفة مليون دولار والآن جاهز في العمل وتبقى بعض القطع الداخلية.

وتم الرفع إلى الإدارة العامة والعمل جارٍ على استكمال المناقصات لوضع خلايا ٣٣ جديدة لاستيعاب المحول للطاقة الجديدة للمحول الجديد وهذا مشروع هام وكبير.

وأما عن مشاريع التحسين وصلتنا مواد التحسين واعتمد لنا مواد لتنفيذ المشروع لتحسين الشبكة الداخلية لمدينة ذمار.

لابد من الضرب بيد من حديد ومعاقبة الضالعين في الاعتداءات على محطات الكهرباء